**محاضرة : ماهية الاوارق المالية**

1. **تعريف الأوراق المالية و** **خصائصها**

**أولا: تعريف الأوراق المالية**

الأوراق المالية هي أدوات مالية تصدرها الشركات أو الحكومات بهدف جمع الأموال، وتتضمن الأسهم والسندات وأدوات الدين الأخرى. تعطي الأوراق المالية حامليها حقوقًا معينة، مثل حق الحصول على عوائد مالية أو ملكية جزئية في الشركة، ويختلف الغرض منها حسب نوعها، سواء لتحقيق الربح، توفير السيولة، أو الاستثمار طويل الأجل.

وتعرف أيضا على انها أصول مالية تمثل مستندات ذات قيمة قانونية يتم تداولها في الأسواق المالية، وتتضمن الأسهم والسندات والصكوك، وتعتبر وسيلة لجمع الأموال من خلال جذب المستثمرين.[[1]](#footnote-1)

تعريف قانوني:

الأوراق المالية تشير إلى الصكوك التي تمثل حقوقًا قانونية لحامليها، سواء حقوق ملكية مثل الأسهم أو ديون مثل السندات، وتخضع لتنظيمات قانونية محددة في الأسواق المالية.[[2]](#footnote-2)

**ثانيا : خصائص الاوراق المالية**

وتتمثل خصائص الأوراق المالية فيما يلي :

1. **القابلية للنقل والتداول**: تتميز الأوراق المالية بإمكانية نقل ملكيتها بسهولة بين المستثمرين من خلال الأسواق المالية المنظمة أو الأسواق الثانوية.
2. **التقسيمية**: تمثل الأوراق المالية قيمة محددة يمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر، مما يجعلها مناسبة لمختلف فئات المستثمرين.
3. **القيمة السوقية والتقلب**: تخضع الأوراق المالية لتقلبات السوق، حيث تختلف قيمتها بناءً على أداء الشركة المصدرة، الظروف الاقتصادية، ومستوى العرض والطلب.[[3]](#footnote-3)
4. **التنظيم القانوني**: تخضع الأوراق المالية لإطار قانوني صارم لحماية حقوق المستثمرين وضمان الشفافية في العمليات التجارية.
5. **التنوع والمرونة**: توفر الأوراق المالية خيارات واسعة للمستثمرين، بدءًا من الاستثمار طويل الأجل في الأسهم، إلى أدوات الدين قصيرة الأجل مثل السندات.
6. **تحقيق العائد**: تعتبر وسيلة لتحقيق العوائد من خلال أرباح الأسهم أو فوائد السندات، مما يجعلها جذابة للاستثمار.[[4]](#footnote-4)

**ثالثا:اهمية الأوراق المالية**

تعتبر الأوراق المالية من الأدوات الأساسية التي تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد والأسواق المالية. فهي تمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل سواء للشركات أو الحكومات، كما توفر للمستثمرين فرصًا متعددة لتحقيق العوائد المالية. تكمن أهمية الأوراق المالية في النقاط التالية:[[5]](#footnote-5)

1. **مصدر تمويل رئيسي:** تتيح الأوراق المالية للشركات والحكومات جمع الأموال من خلال إصدار الأسهم والسندات لتمويل مشاريعها وتوسيع أنشطتها. فهي أداة أساسية للتمويل دون الحاجة إلى القروض المصرفية التقليدية .
2. **تحقيق العوائد للمستثمرين:** توفر الأوراق المالية للمستثمرين فرصة تحقيق دخل ثابت أو عوائد على استثماراتهم، سواء من خلال توزيعات الأرباح في حالة الأسهم أو دفع الفوائد في حالة السندات .
3. **تحقيق التنوع في المحفظة الاستثمارية:** من خلال الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات والمشتقات)، يمكن للمستثمرين تقليل المخاطر المرتبطة باستثمارهم وزيادة العوائد المحتملة .
4. **تحفيز النمو الاقتصادي:** تسهم الأوراق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة في الأسواق المالية وتشجيع استثمارات جديدة تسهم في تعزيز الإنتاجية والتنمية.
5. **تعزيز السيولة في الأسواق المالية:** تساهم الأوراق المالية في توفير سيولة عالية للأسواق المالية، ما يسمح للمستثمرين بالتحرك بسهولة لشراء وبيع الأصول مما يحسن من كفاءة السوق .
6. **أنواع الأوراق المالية**

الأوراق المالية هي أدوات استثمارية متنوعة تسهم في تمويل الشركات والحكومات وتمكين المستثمرين من تحقيق عوائد على استثماراتهم. يمكن تصنيف الأوراق المالية إلى الأنواع التالية: [[6]](#footnote-6)

**1 . الأسهم (Shares) :** الأسهم تمثل حصة في رأس مال الشركة، وتعد من أدوات التمويل الأساسية للشركات. وهي تمنح المستثمرين صفة الشريك في الملكية وتتيح لهم الحصول على أرباح.

**أ - أنواع الأسهم:**

* **الأسهم العادية:** تمنح حاملها حقوق التصويت في الجمعيات العمومية وأحقية المشاركة في الأرباح التي تحددها الشركة بناءً على أدائها المالي.

**-خصائص الأسهم العادية:**

* 1. توفر حق التصويت والمشاركة في إدارة الشركة.
  2. تتسم بمخاطر أعلى لأنها تعتمد على أداء الشركة.
  3. لا تضمن أرباحًا ثابتة؛ الأرباح تعتمد على نجاح الأعمال.
* **الأسهم الممتازة :** تمنح حاملها الأولوية في الحصول على توزيعات الأرباح وفي حالة التصفية، لكنها لا تمنح حقوق التصويت غالبًا.

**-خصائص الأسهم الممتازة:**

* 1. توفر عوائد ثابتة ومستقرة.
  2. تمنح الأولوية على الأسهم العادية في الأرباح وفي استرداد الأموال عند التصفية.
  3. لا توفر الحق في المشاركة في إدارة الشركة.

**ب - المميزات:**

* **الحق في الملكية:** الأسهم تمنح المستثمرين الحق في ملكية جزء من الشركة، مما يتيح لهم التأثير في القرارات الاستراتيجية من خلال التصويت في الاجتماعات العامة.
* **العوائد المحتملة:** في حالة نجاح الشركة، يمكن للمستثمرين تحقيق أرباح ضخمة عبر زيادة قيمة السهم وتوزيعات الأرباح.
* **تنوع خيارات الاستثمار:** الأسهم توفر للمستثمرين مجموعة متنوعة من الفرص في شركات مختلفة، مما يعزز من التنوع في محفظتهم الاستثمارية.
* **المشاركة في النمو:** يمتلك المستثمرون في الأسهم حصة في نمو الشركة، وبالتالي، يمكن أن تستفيد محفظتهم بشكل مباشر من التحسن في أداء الشركة وزيادة أرباحها.

**2 . السندات (Bonds) :** السندات هي أدوات دين تُصدرها الشركات أو الحكومات لجمع الأموال، وتتسم بأنها عقد ملزم بين الجهة المُصدرة والدائن الذي يشتري السند.

**أ - أنواع السندات:**

* **السندات الحكومية:** تصدرها الحكومات لتمويل المشاريع العامة وتتميز بمخاطر منخفضة وعوائد مستقرة.
* **سندات الشركات:** تصدرها الشركات لتمويل أنشطتها، وتقدم عوائد أعلى لكنها تتسم بمخاطر أعلى مقارنة بالسندات الحكومية.

**ب - خصائص السندات:**

1. **عوائد ثابتة:** توفر دخلًا دوريًا من خلال الفوائد التي تُدفع للمستثمرين.
2. **أمان نسبي:** تُعد خيارًا أقل مخاطرة مقارنة بالأسهم.
3. **مدة محددة:** تحمل تاريخ استحقاق يُعاد فيه رأس المال إلى المستثمر.
4. **أولوية السداد:** يحصل حاملو السندات على مستحقاتهم قبل حملة الأسهم عند تصفية الشركة.

**ج - المميزات:**

* **عائد ثابت:** السندات توفر عوائد ثابتة ومضمونة للمستثمرين عبر دفع الفوائد بشكل دوري، مما يجعلها جذابة للمستثمرين الباحثين عن استقرار الدخل.
* **أقل مخاطرة مقارنة بالأسهم:** السندات تعد من الأوراق المالية الأقل مخاطرة نظرًا لأن معظمها يتمتع بتصنيف ائتماني جيد، ويتميز بأولوية السداد في حالة تصفية الشركات.
* **استثمار طويل الأجل:** يمكن للمستثمرين الاستفادة من السندات كأداة استثمارية طويلة الأجل حيث تصدر لفترات تمتد من عدة سنوات، مما يساعد على التخطيط المالي على المدى البعيد.
* **تنوع في الفئات:** تشمل السندات الحكومية، وسندات الشركات، وصكوك الشركات الإسلامية، مما يوفر للمستثمرين فرصًا متعددة للاختيار بناءً على مستوى المخاطرة المتوقع.

**3. الصكوك الإسلامية :** بديل شرعي للسندات التقليدية، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال تمثيلها حصصًا في أصول استثمارية تعود بعوائد على المستثمرين.

**أ - أنواع الصكوك الإسلامية:**

1. **صكوك الإجارة** : تمثل ملكية في أصول تأجيرية (مثل العقارات أو المعدات) وتُدر عوائد من الإيجار الذي يُدفع من المستأجر للمستثمرين.
2. **صكوك المساهمة** : تقوم على الشراكة بين الممولين ومالك المشروع حيث يساهم الجميع في رأس المال. الأرباح والخسائر تتوزع بناءً على النسبة المتفق عليها.
3. **صكوك الاستصناع** : تمثل حقوق ملكية في المشاريع التي تُصنع أو تُبنى حسب طلب العميل، مثل مشاريع البناء أو التصنيع.
4. **صكوك المرابحة** : تمثل صكوك مرابحة التي يتم إصدارها عند بيع سلعة معينة بزيادة سعر محددة.
5. **صكوك السلم** : تُستخدم في بيع السلع أو المنتجات قبل إنتاجها أو تسليمها، ويُدفع الثمن مقدماً.
6. **صكوك الوقف**: تقوم على تمويل مشاريع وقفية حيث يتم استثمار العوائد في مشاريع اجتماعية أو خيرية.

**ب - المميزات:**

* **الامتثال للشريعة الإسلامية:** تمثل الصكوك أداة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعلها جذابة للمستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات شرعية.
* **العوائد المستقرة:** تقدم الصكوك عوائد مستقرة للمستثمرين بناءً على الأصول الاستثمارية المملوكة، وهو ما يمنح المستثمرين ضمانات أعلى مقارنة مع بعض الأدوات الأخرى.
* **التحوط ضد المخاطر:** تُعتبر الصكوك وسيلة فعالة للتحوط ضد تقلبات الأسواق المالية التقليدية، نظرًا لأنها تدعم الأصول الملموسة مثل العقارات أو المشاريع.
* **توسيع الأسواق:** تساعد الصكوك على جذب فئات جديدة من المستثمرين الذين يفضلون الاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة، وبالتالي تساهم في زيادة سيولة الأسواق المالية الإسلامية.

**4. الأوراق المالية المشتقة :** أدوات مالية تعتمد قيمتها على أصول أخرى، وتستخدم للتحوط أو المضاربة.

**أ – أنواع الأوراق المالية المشتقة :**

**- العقود المستقبلية:** العقود المستقبلية هي اتفاقيات لشراء أو بيع أداة مالية أو أصل مادي بسعر محدد في تاريخ مستقبلي. يتم استخدامها بشكل رئيسي للتحوط ضد تقلبات الأسعار.

* **خصائصها:**
  1. تُلزم الطرفين بتنفيذ العقد في تاريخ الاستحقاق.
  2. تُستخدم بشكل أساسي في أسواق السلع، الأسهم، والفوائد.
  3. تُعطي فرصة للتداول على تحركات الأسعار المستقبلية للأصول الأساسية.

- **الخيارات :** الخيارات هي عقود تمنح لحاملها الحق (ولكن ليس الالتزام) في شراء أو بيع أصل معين بسعر مُحدد في المستقبل.

* **أنواعها:**
  + **الخيارات المكالمة (Call Options):** تعطي الحق في شراء الأصل.
  + **الخيارات البيع (Put Options):** تعطي الحق في بيع الأصل.
* **خصائصها:**

- توفر مرونة في تنفيذ القرارات بناءً على تطور الأسواق.

- يمكن للمستثمرين استخدام الخيارات للتحوط أو المضاربة.

- لا توجد التزامات لتنفيذ العقد، مما يجعلها أقل خطورة مقارنة بالعقود المستقبلية.

**- المبادلات :** المبادلات هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل سلسلة من المدفوعات النقدية أو الأصول المالية في المستقبل، استنادًا إلى شروط متفق عليها.

**أنواعها:**

* + **مبادلة الفوائد (Interest Rate Swaps):** تشمل تبادل مدفوعات الفوائد الثابتة والمتغيرة.
  + **مبادلة العملات (Currency Swaps):** تتعلق بتبادل العملات بين الأطراف.
* **خصائصها:**

- تُستخدم بشكل رئيسي في تحوط المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة والعملات.

- تُتيح مرونة في تخصيص المخاطر بين الأطراف المتعاقدة.

**- العقود مقابل الفروقات :** هي عقود بين طرفين لمقارنة الفروقات بين السعر الافتتاحي للسوق والسعر عند إغلاق العقد.

* **خصائصها:**

- لا تتطلب ملكية الأصول الأساسية.

- تُستخدم للمضاربة على تحركات أسعار الأصول.

الأوراق المالية المشتقة هي أدوات مرنة تستخدم بكثرة في الأسواق المالية من أجل إدارة المخاطر، وتسمح بالتحوط أو تحقيق مكاسب من خلال التنبؤ بتقلبات السوق.

**ب - المميزات:**

* **إدارة المخاطر:** يمكن للمستثمرين استخدام الأدوات المشتقة للتحوط ضد تقلبات الأسعار غير المتوقعة في الأصول الأساسية (مثل الأسهم أو السلع)، مما يساعد على تقليل المخاطر المالية.
* **المضاربة والربح السريع:** تسمح الأوراق المالية المشتقة للمستثمرين بالمضاربة على تحركات الأسعار المستقبلية، مما يتيح لهم تحقيق أرباح من التقلبات السوقية.
* **التنوع في الأدوات:** تشمل المشتقات المالية مجموعة واسعة من الأدوات مثل العقود المستقبلية، الخيارات، والمبادلات (Swaps)، مما يوفر للمستثمرين خيارات متنوعة لتخصيص استثماراتهم.
* **استخدام الرافعة المالية:** تمكّن المشتقات المالية المستثمرين من استخدام الرافعة المالية (أي استخدام رأس مال أقل لتحقيق أرباح أعلى)، ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة العوائد في حال كانت التوقعات صحيحة.
* كما توجد أوراق مالية أخرى تتمثل في :

1. **أذون الخزانة (Treasury Bills) :** أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومات بفترات استحقاق تصل إلى سنة. تتميز بانخفاض مخاطرها وعوائدها المعتدلة.
2. **شهادات الاستثمار (Investment Certificates)** : تمثل وديعة استثمارية بأجل محدد تُصدرها البنوك أو المؤسسات المالية لجذب رؤوس الأموال مع تقديم عوائد ثابتة أو متغيرة.
3. **الصناديق الاستثمارية (Mutual Funds)** : أداة استثمار جماعي تجمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين وتستثمرها في مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم والسندات، ما يساعد على تقليل المخاطر.
4. **الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (Convertible Preferred Shares)**: نوع خاص من الأسهم الممتازة التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بعد مدة محددة.
5. **الأسهم المضمونة (Guaranteed Shares)**: تضمن عائدًا ثابتًا للمستثمرين بغض النظر عن أداء الشركة، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين المتحفظين
6. **: آلية التداول في الأوراق المالية**

آلية التداول في الأوراق المالية تتضمن عدة خطوات أساسية تساهم في تنفيذ المعاملات بسلاسة وتتمثل في :[[7]](#footnote-7)

1 - **إصدار الأوامر**: يمكن أن تتضمن الأوامر أنواعاً مختلفة مثل "أوامر السوق"، التي تُنفذ فوراً بأفضل سعر متاح، أو "أوامر محددة" التي تُنفذ فقط عند الوصول إلى سعر معين. هذا يوفر للمستثمر تحكماً أكبر في معاملاته.

2 - **مطابقة الأوامر**: تتم هذه العملية باستخدام أنظمة تداول إلكترونية حديثة قادرة على إجراء مطابقة سريعة ودقيقة بين أوامر البيع والشراء، مما يحسن من سرعة وكفاءة تنفيذ المعاملات.

3 - **التنفيذ**: يشمل تحديد الكميات والأسعار وتوزيع الأوامر على الأطراف المعنية. تُنفذ المعاملات بشكل فوري عندما يتم الاتفاق على السعر بين البائع والمشتري.

4 - **المقاصة والتسوية** : تُنفذ هذه العملية عبر كيانات مستقلة لضمان تحقق من صحة المعاملة بين الطرفين، حيث تُتبع إجراءات قانونية ومالية للتحقق من دفع المال وتحديث سجلات الملكية.

1. **: العوامل المؤثرة على الأوراق المالية**

العوامل المؤثرة على الأوراق المالية تشمل عدة جوانب اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية تؤثر بشكل مباشر على أسعار الأوراق المالية وسوق المال بشكل عام. وتتمثل في : [[8]](#footnote-8)

1. **العوامل الاقتصادية**: مثل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، الذي يرتبط عادة بزيادة في الأرباح الشركات وبالتالي ارتفاع أسعار الأوراق المالية. كما تؤثر أسعار الفائدة على تكلفة الاقتراض، مما ينعكس على ربحية الشركات وأسعار الأوراق المالية. علاوة على ذلك، فإن معدلات التضخم يمكن أن تؤثر على قيمة العملة وسعر الأوراق المالية، حيث يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القوة الشرائية مما ينعكس سلبًا على الأسواق المالية.
2. **العوامل السياسية**: تتضمن التغييرات في السياسات الحكومية مثل ضرائب الشركات وتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي. الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي عادةً ما تشهد أسواقًا مالية أكثر أمانًا، بينما قد تؤدي التقلبات السياسية إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية.
3. **العوامل التكنولوجية**: الابتكارات التكنولوجية قد تفتح أسواقًا جديدة أو تخلق تهديدات للقطاعات الحالية. الشركات التي تتبنى التقنيات الجديدة بسرعة قد تشهد زيادة في قيمة أسهمها، في حين أن الشركات التي تفشل في ذلك قد تشهد تراجعًا.

تتداخل هذه العوامل معًا وتؤثر بشكل متبادل على الأسعار والأداء العام للأسواق المالية، مما يجعل التنبؤ بأسعار الأوراق المالية أمرًا معقدًا ويعتمد على تحليل دقيق لهذه المؤثرات.

1. **: المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية**

المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية تنقسم إلى نوعين رئيسيين: **المخاطر النظامية** و **المخاطر غير النظامية**.

1. **المخاطر النظامية** (أو مخاطر السوق) هي تلك التي تؤثر على السوق بشكل عام أو على قطاع كبير من السوق. من أبرز الأمثلة على المخاطر النظامية هي **مخاطر التضخم** و **مخاطر الفائدة** و **مخاطر العملة**، حيث يمكن أن تؤثر هذه العوامل الاقتصادية الكبرى على جميع الأوراق المالية في السوق. كما أن **المخاطر السياسية** و **المخاطر الاقتصادية الكلية** هي عوامل أخرى تتسبب في تقلبات كبيرة في الأسواق المالية التي لا يمكن تقليلها بسهولة عبر التنويع.
2. **المخاطر غير النظامية** (أو المخاطر الخاصة) تتعلق بمخاطر تؤثر على شركة أو قطاع معين فقط. من هذه المخاطر نجد **المخاطر التشغيلية**، مثل الأخطاء البشرية أو الفشل في الأنظمة، وكذلك **المخاطر الائتمانية** التي تتعلق بعدم قدرة الشركات على سداد ديونها. يمكن تقليل المخاطر غير النظامية عن طريق تنويع محفظة الاستثمار.

هناك أيضًا أنواع فرعية من المخاطر تشمل **مخاطر الأعمال** (التي تتعلق بإمكانية فشل الشركة في تلبية احتياجاتها المالية) و **المخاطر القانونية** (التي تتعلق بالتغيرات في القوانين أو اللوائح).

من الضروري أن يتبع المستثمرون استراتيجيات مناسبة لإدارة هذه المخاطر مثل التنويع، والتحليل الدقيق للأوراق المالية التي يستثمرون فيها، واستخدام الأدوات المالية المشتقة لتقليل المخاطر​[[9]](#footnote-9)

قائمة المراجع

**قائمة المراجع :**

**الكتب :**

1. مصطفى حسن. *إدارة الموارد البشرية: المفاهيم الأساسية والممارسات الحديثة*. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2019.
2. خالد العوضي. *إدارة الموارد البشرية: نهج شامل*. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2019.
3. علي محمد. *التدريب وتطوير الكوادر البشرية*. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2021.
4. عبد الكريم بو حفص. *التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. رضوان سمير عبد الحميد. *أسواق الأوراق المالية*. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
6. الصادق جمال. *أهمية الأوراق المالية في الاقتصاد الحديث*. الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2021.
7. بد الله، يوسف. *أساسيات التداول في الأسواق المالية*. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015.
8. الجندي، علي. *تحليل العوامل المؤثرة في الأسواق المالية*. الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، القاهرة، مصر، 2018.
9. حسن مصطفى. *مخاطر الأسواق المالية واستراتيجيات إدارتها*. الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

1. - مصطفى حسن. إدارة الموارد البشرية: المفاهيم الأساسية والممارسات الحديثة. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص. 88. [↑](#footnote-ref-1)
2. - خالد العوضي. إدارة الموارد البشرية: نهج شامل. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2019، ص. 70. [↑](#footnote-ref-2)
3. - علي محمد ، " التدريب وتطوير الكوادر البشرية" ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2021، ص. 55-60. [↑](#footnote-ref-3)
4. - عبد الكريم بو حفص. التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص. 37. [↑](#footnote-ref-4)
5. - الصادق جمال، " أهمية الأوراق المالية في الاقتصاد الحديث" ، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2021 ، ص 85 . [↑](#footnote-ref-5)
6. - رضوان سمير عبد الحميد ،" أسواق الأوراق المالية" ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2012 ، ص 55 الى 64. [↑](#footnote-ref-6)
7. - بد الله، يوسف. أساسيات التداول في الأسواق المالية. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 78 . [↑](#footnote-ref-7)
8. - الجندي، علي. تحليل العوامل المؤثرة في الأسواق المالية. الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، القاهرة، مصر ، 2018 ، ص 112 . [↑](#footnote-ref-8)
9. - حسن مصطفى ، " مخاطر الأسواق المالية واستراتيجيات إدارتها"، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2017 ، ص 102 . [↑](#footnote-ref-9)